الأمم المتحدة S/PV.6647

مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٦٤٧**

الأربعاء ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد موارايس كابرال	(البرتغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كاريف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد بريانس
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

11-57693 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الإعراب عن الشكر للرئيسة السابقة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لما كانت هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي، بالنيابة عن المجلس، سعادة السيدة جوي أوغوو، الممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة، على عملها رئيسة لمجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وإنني لعلى ثقة بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفيرة أوغوو ووفد بلدها على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدارت بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد لويس مورينو – أوكامبو، المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد مورينو – أوكامبو.

السيد مورينو – أوكامبو (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أوافي مجلس الأمن بمعلومات عن أنشطة مكتب المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية بشأن الحالة في ليبيا تنفيذا للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

وفقا لسياسة المكتب، يركز الادعاء التحقيقات على أولئك الذين يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية عن أخطر الجرائم المرتكبة في ليبيا. اسمحوا لي أن أشدد على أن توافق آراء مجلس الأمن بشأن الحاجة إلى كفالة العدالة لضحايا الجرائم المرتكبة في ليبيا، كما جرى الإعراب عنه من خلال القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وإعادة تأكيده في الجلسة التي قدمت فيها أول إحاطة إعلامية إلى المجلس بشأن هذه المسألة بعد شهرين من اتخاذه (انظر S/PV.6528)، أسهم إسهاما كبيرا في التعاون الذي تلقاه مكتبي ويسر تحقيقاتنا.

وحسبما توقعت في إحاطتي الإعلامية السابقة، طلب مكتب المدعي العام في ١٦ أيار/مايو إصدار أوامر اعتقال ضد ثلاثة أفراد يتحملون، وفقا للأدلة، القدر الأكبر من المسؤولية عن الهجمات ضد المدنيين العزل في الشوارع وفي منازلهم في بنغازي وطرابلس ومدن أخرى في ليبيا خلال شهر شباط/فبراير.

وبعد تقييم كامل للأدلة المقدمة، أصدر قضاة الدائرة التمهيدية الأولى، في ٢٧ حزيران/يونيه، أوامر اعتقال ضد معمر القذافي وسيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي بتهم القتل والاضطهاد بوصفها جرائم ضد الإنسانية بموجب المادتين ٧ (١) (أ) و ٧ (١) (ح) من نظام روما الأساسي، على الترتيب.

وخلصت الدائرة إلى أن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن معمر القذافي وسيف الإسلام القذافي مسؤولان بصورة مشتركة بوصفهما المسؤولين الرئيسيين عن الجرائم وفقا للمادة ٢٥ (٣) (أ) من نظام روما الأساسي ومشاركين بشكل غير مباشر في ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية.

وخلصت الدائرة إلى أن عبد الله السنوسي مسؤول أيضا بوصفه مرتكبا مباشرا لها.

أود الآن أن أطلع المجلس على آخر التطورات بشأن الوضع الراهن للمتهمين الثلاثة.

في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، مات معمر القذافي. ويتابع قلم المحكمة الإجراءات الرسمية المطلوبة للحصول على وثائق رسمية من الحكومة الليبية للتصديق على وفاته. وقد تقرر الدائرة التمهيدية، بعد استعراض الوثائق، سحب أمر الاعتقال ضد معمر القذافي وإغلاق القضية ضده.

وفي ما يتعلق بسيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي، يحشد المكتب الجهود لكفالة تقديمهما إلى العدالة. وقد تلقينا أسئلة من أفراد مرتبطين بسيف الإسلام عن الشروط القانونية المرتبطة بتسليم نفسه المحتمل إلى المحكمة، ألا وهي، ماذا سيكون مصيره إذا مثل أمام القضاة، وما إذا كان يمكن أن يعاد إلى ليبيا، وماذا سيكون مصيره إذا جرت إدانته أو تبرئته. وأوضحنا أنه، وفقا للمادة ١٠٧ من نظام روما الأساسي، يجوز له أن يطلب من القضاة عدم إصدار أمر بعودته إلى ليبيا بعد إدانته أو تبرئته، وإنما أن يتم إرساله إلى بلد آخر، شريطة موافقة ذلك البلد على استقباله. ويجوز أيضا للقضاة أن يقرروا ما إذا كان يمكن تسليمه إلى دولة أخرى. إن النظر إلى المحكمة باعتبارها ضامنا لحقوق المشتبه بهم دلالة إيجابية.

ومن ناحية أخرى، نتلقى أيضا معلومات بأن مجموعة من المرتزقة ربما تسعى إلى تيسير فرار سيف الإسلام القذافي من ليبيا. وندعو الدول إلى بذل كل ما في وسعها لتعطيل هذه العملية. إن الأمر يرجع إلى سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي لتحديد ما إذا كانا سيسلمان نفسيهما أو يبقيان مختبئين أو يحاولان الفرار إلى بلد آخر.

والأمر متروك لمجلس الأمن والدول لكفالة مثولهما أمام العدالة لمساءلتها عن الجرائم المتهمين بارتكابها.

نحن ممتنون للسلطات الليبية على التعاون القوي والأساسي الذي تلقيناه منها، بما في ذلك الدعوة التي وجهت إلينا مؤخرا لزيارة ليبيا. وخلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي، قام المكتب بأول بعثة تقييم في ليبيا بغية الإعداد لجمع المزيد من الأدلة في الإقليم حيث ارتكبت الجرائم المزعومة. ونسّق المكتب مع السلطات المحلية والمجتمع المدني المحلي. واجتمع المكتب بالعديد من اللجان المحلية المنوط بها التحقيق في الجرائم التي ارتكبتها مختلف الأطراف في ليبيا.

تركز التحقيقات الراهنة على جانبين. أولاً، يتواصل جمع الأدلة ضد سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي تحضيراً لمحاكمتهما المحتملة. وثانياً، يواصل المكتب تحقيقاته في الجرائم المرتكبة على أساس الجنس في ليبيا.

سيواصل المكتب تحريه عن الأصول الشخصية لسيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي بغرض إتاحتها لمصلحة الضحايا في شكل تعويضات تمنحها المحكمة. ومنذ فتح التحقيق، ظل المكتب على اتصال مع لجنة الجزاءات، التي يساعدها فريق من الخبراء، ومع الانتربول، بهدف تنسيق جهودها للتحقيق في الأصول الشخصية للمتهمين. في أواخر أيلول/سبتمبر الماضي، أرسلت المحكمة طلبات مساعدة إلى ليبيا والدول الأطراف وخمس من الدول الأعضاء بمجلس الأمن غير الأطراف في نظام روما لتحديد كل الأصول الشخصية للمتهمين ومتابعتها ووضع اليد عليها وتجميدها. ويحث المكتب مجلس الأمن والدول على مساعدة المحكمة في تحديد تلك الأصول وتجميدها.

فيما يتعلق بالجانب الثاني من التحقيق، فإن الادعاء العام يدرك أن الاغتصاب يعتبر من أخطر الجرائم في ليبيا، وهو لا يؤثر فحسب على الضحية، بل أيضاً على الأسرة

والمجتمع، ويمكن أن يدفع إلى الانتقام وإثارة العنف القائم على المحافظة على الشرف. لذلك، اعتمد الادعاء استراتيجية تسعى إلى الحد من إظهار الضحايا. ويقوم المكتب بتنظيم تحقيقه بالتركيز على الحصول على الأدلة البديلة وتحديد وسائل التحقيق التي تدعم التهم بدون الحاجة إلى تكرار إفادات الضحية.

في هذا الصدد، ظل الادعاء على اتصال مع مصادر مختلفة أبلغت عن تعدد ضحايا العنف الجنسي الذي يُزعم أن القوات الأمنية التابعة للقذافي ارتكبته. ومع أن من المبكر التوصل إلى استنتاجات بشأن أرقام محددة، فإن المعلومات والأدلة تشير في هذه المرحلة إلى وقوع المئات من حالات الاغتصاب أثناء الصراع. سيستفيد التحقيق من نظام إبلاغ وضعته السلطات الليبية عبر وزارة المرأة والشؤون الاجتماعية، بغرض إتاحة الفرصة لضحايا الاغتصاب للتقدم والإبلاغ.

استجوب مكتب المدعي أيضاً عدداً محدوداً من ضحايا تعرضن للاختطاف والاغتصاب في مراكز اعتقال سرية غير معروفة. ولا تشير المعلومات والأدلة التي جمعت حتى الآن إلى الشخص الذي قد يكون مسؤولاً عن هذه الجرائم القائمة على أساس الجنس. لدينا بعض الأدلة التي تشير إلى أن القادة أعطوا أوامر بارتكاب الاغتصاب في منطقة الجبال الغربية، ويشير فحصنا للشهود المحتملين إلى أن معمر القذافي نفسه والسنوسي وبعض كبار المسؤولين كانوا يناقشون استخدام الاغتصاب لمعاقبة من اعتبروا منشقين أو متمردين.

في الختام، ثمة مزاعم عن جرائم ارتكبتها قوات الناتو، وجرائم ارتكبتها قوات المجلس الوطني الانتقالي، ويشمل ذلك ما يُزعم من اعتقال المدنيين المتهمين بكونهم من المرتزقة وقتل المقاتلين المحتجزين، ومزاعم عن جرائم إضافية ارتكبتها قوات القذافي. سيقوم المكتب بفحص هذه المزاعم بصورة محايدة ومستقلة.

علم المكتب أن السلطات الليبية الجديدة بصدد إعداد استراتيجية شاملة للتعامل مع هذه المزاعم، بما في ذلك ملابسات موت معمر القذافي. ووفقاً لنظام روما الأساسي، ينبغي للمحكمة الجنائية الدولية ألا تتدخل إنْ كانت هناك إجراءات وطنية حقيقية جارية. وفي حال قررت السلطات الليبية محاكمة القضية التي نقوم بالتحقيق فيها – قضية سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي – على نفس الجرائم، فإن عليهم أن يقدموا طعناً في المقبولية، وسيكون من اختصاص قضاة المحكمة الجنائية الدولية أن يقرروا في ذلك.

لدى تقييم الحالة، سيستفيد المكتب من عمل لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة التي يفترض أن تقدم تقريراً في آذار/مارس ٢٠١٢. ويقوم المكتب بالتنسيق مع رئيس اللجنة فيليب كيرش. سيكون المكتب مستعداً، في إطار الإحاطة الإعلامية الثالثة التي سيقدمها لمجلس الأمن في أيار/مايو ٢٠١٢، لتقديم تقرير شامل لمجلس الأمن عن الجرائم التي يُزعم أن الأطراف المختلفة في ليبيا قد ارتكبتها منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ وعن مدى وجود إجراءات وطنية حقيقية.

باختصار، سيواصل المكتب تحقيقاته في ما يخص سيف الإسلام وعبد الله السنوسي، وفي حالات الاغتصاب. وكما قلت، سنقدم في أيار/مايو تحليلاً شاملاً للجرائم المزعوم ارتكابها ولإمكانية إجراء المزيد من التحقيقات. وأود أن أوضح أن إمكانية إجراء كل هذه التحقيقات سيعتمد على الميزانية المتاحة للمكتب. وهذا أمر تجري مناقشته حالياً، وسيُبتُ فيه في كانون الأول/ديسمبر في الدورة المقبلة لجمعية الدول الأطراف في نظام روما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد مورينو – أوكامبو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه أول جلسة لكم بصفتكم رئيساً للمجلس، أود أن أرحب بكم، سيدي، وأن أعرب لكم عن تعاوننا الكامل لإنجاح عملكم. كما أتوجه بالشكر إلى السفيرة جوي أوغو لعملها ولحكمتها في قيادة المجلس الشهر الماضي.

أشكر بحرارة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، السيد لويس مورينو – أوكامبو، على إحاطته الإعلامية الثانية الضافية عن تنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وعلى المعلومات الإضافية التي قدمها للمجلس اليوم. إن تقريره عن عمله وانتباهه الدقيق والمخلص للتفاصيل يدلان على أن المحكمة تتصرف بجدية كبيرة.

من الواضح أن كلاً من مكتب المدعي العام ودائرة الإجراءات التمهيدية قد تصرفا بسرعة وفعالية خلال المرحلة الأولى من الإجراءات الناشئة عن قيام مجلس الأمن بإحالة القضية إلى المحكمة بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ونحيط علماً بأن ثلاث قضايا قد فتحت تتضمن، بحسب الادعاء، اتهامات بارتكاب جرائم قتل واضطهاد سياسي خلال هجمات شُنّت على السكان المدنيين تطبيقاً لسياسة تتبناها الدولة. ومن ثم، فإن هذه جرائم ضد الإنسانية، ينبغي تحميل الأفراد المعنيين المسؤولية الجنائية عنها، وقد أبدى المجتمع الدولي استعدادا للقيام بذلك.

والتحقيقات مستمرة في مناطق أخرى. وعلى وجه الخصوص، فإن مكتب المدعي العام ينظر في إمكانية التحقيق في اتهامات تتعلق بوقوع جرائم متصلة بنوع الجنس وجرائم حرب، والتي يمكن أن تفتح الباب أمام دعاوى جديدة نتيجة الأحداث التي وقعت في ليبيا. ووفد بلدي يعتقد أن جزءا أساسيا في هذه المرحلة من العملية يتمثل في التعاون اللازم مع المحكمة الجنائية الدولية من قبل جميع الأطراف المعنية، ولا سيما السلطات الجديدة في ليبيا. والتقرير الثاني للمدعي العام يتضمن مؤشرات هامة ومشجعة على اتخاذ موقف إيجابي بهذا الخصوص من قبل كل من الدول الأطراف في نظام روما الأساسي وغيره من الهيئات الدولية مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ولجان التحقيق التابعة للأمم المتحدة.

ونرى أن من المهم إلى أقصى حد أن ترد الحكومات التي تتلقى طلبات تعاون محددة بخصوص البضائع والأموال التي تم الحصول عليها من خلال أنشطة غير مشروعة على هذه الطلبات سريعا. وقد تكون معلومات كهذه حيوية للانتهاء من تحقيقات مفتوحة وربما تكون ذات تداعيات خطيرة فيما يتعلق بدفع تعويضات للضحايا، كما هو منصوص عليه بموجب نظام روما الأساسي.

ونرحب بالبيانات الصادرة عن السلطات الليبية الجديدة بخصوص استعدادها للتعاون مع مكتب المدعي العام واشتراكها في المهمة الهامة المتمثلة في الحفاظ على الأدلة. وعلى الدول الآن أن تتخذ التدابير ذات الصلة لضمان القبض على المتهمين الذين لا يزالون طلقاء.

وكما قلنا في الجلسة التي عقدت في أيار/مايو الماضي، لدى تقديم التقرير الأول لمكتب المدعي العام بخصوص الحالة في ليبيا، فإن اعتقال هؤلاء المتهمين وتسليمهم للمحكمة الجنائية الدولية لتقديمهم للمحاكمة هو السبيل لتنفيذ القرار الذي اتخذه مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق. وعليه، فإن عدم تنفيذ هذه التدابير سيؤثر سلبا على سلطة ومصداقية المجلس ذاته.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات زملائي في تهنئتكم، سيدي، على تولي رئاسة المجلس. ونتطلع بشدة إلى العمل معكم ومع وفد بلدكم طوال الشهر. ولدينا ثقة تامة في قيادتكم القديرة. وأود أيضا أن أنضم إلى الآخرين في الثناء الكبير على السفيرة أوغوو ووفد نيجيريا لإدارتهما البارعة والحكيمة على نحو استثنائي لأعمال المجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر المعقد.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للمدعي العام على إحاطته الإعلامية الثرية بالمعلومات وعلى إسهاماته الهامة في وضع الأساس للسعي إلى إقامة العدالة التي يستحقها الليبيين تماما. وقرار مجلس الأمن بإحالة الحالة في ليبيا إلى المدعي العام قد عبر عن الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لضمان المساءلة عن الهجمات المنهجية والواسعة النطاق الشعب الليبي والتي بدأت في أيام شباط/فبراير الحالكة. والقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي اتخذ حتى في وقت ارتكاب الفظائع، قد مثل معلما تاريخيا في مكافحة الإفلات من العقاب. وستكون جهود العدالة والمصالحة من العناصر الحاسمة لعملية انتقالية ناجحة تسمح للمجتمع الليبي بأكمله أن يلقي وراء ظهره بماض، كان في الكثير جدا من جوانبه ماضيا مأساويا ودمويا.

وبناء نظام فعال للعدالة الجنائية إلى جانب سلطة قضائية ذات كفاءة وضمانات لكفالة المعاملة الإنسانية وإتباع الإجراءات القانونية الواجبة أمر حاسم لمستقبل ليبيا. ويجب على الحكومة الجديدة كفالة ترسيخ سيادة القانون وضمانات المعاملة الإنسانية وأشكال الحماية المتعلقة بالأصول القانونية الواجبة. ومساعدة المجلس الوطني الانتقالي على تنفيذ التزاماته باحترام حقوق الإنسان وتوفير ظروف احتجاز لائقة بما يفي بالتزامات ليبيا الدولية يجب أن تكون أولوية متقدمة للغاية. ونؤكد على أهمية ضمان الاحترام التام لحقوق الإنسان للجميع في ليبيا، بما في ذلك مسؤولو النظام السابق والمحتجزون، أثناء هذه الفترة الانتقالية وبعدها.

وضحايا إرهاب القذافي وأسرهم في ليبيا وفي الولايات المتحدة يعرفون الآن بشكل قاطع أن عصر عنف القذافي انتهى. والقذافي قد شارك في أعمال همجية تفوق الحصر، ولكن هذا لا يبرر ولا يمكن أن يكون مبررا للطريقة الوحشية على ما يبدو التي لقي حتفه بها. ونرحب بإعلان المجلس الوطني الانتقالي عن إجراء تحقيق في وفاة القذافي، ونتطلع إلى أن يتبع ذلك بإجراء تحقيق فعال.

والتحقيقات المستقلة والمحايدة في الانتهاكات التي ارتكبها الجانبان في ليبيا هي الخطوة الأولى في تنفيذ التزامات المجلس الوطني الانتقالي بتحقيق المساءلة ووضع أساس للانتقال يشتمل على سيادة القانون. ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الأنباء، بما فيها تلك التي ذكرها المدعي العام، التي تفيد بإساءة معاملة المهاجرين من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وغيرهم من المحتجزين في سجون مؤقتة. والدعم المستمر من قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أمر حيوي لمساعدة الشعب الليبي على تحقيق المستقبل الذي يصبو إليه.

ويجب علينا الآن أن نتحرك معا لدعم إقامة دولة ديمقراطية وشاملة يكون فيها الليبيين من جميع الخلفيات مستقبل وفرصة للمشاركة في إعادة بناء بلدهم. ونرحب بتقرير المدعي العام الذي يفيد بأن المجلس الوطني الانتقالي يتعاون معه بشكل كامل في التحقيق، وفقا للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، ونشجع الدول الأخرى التي يحتمل أن يوجد فيها أفراد أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أوامر إلقاء قبض بحقهم على ضمان تقديمهم إلى العدالة. ونشجع المدعي العام على مواصلة التشاور مع المجلس الوطني.

ونحث على سرعة إلقاء القبض على سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي، اللذين ما زالا طليقين في المنطقة. ولا بد من تقديمهما إلى العدالة في عملية مشروعة تحكمها سيادة القانون. وضمان العدالة لمن تحملوا فظائع لا توصف سيكون ذا أهمية حاسمة لقدرة ليبيا على النهوض من رماد الدكتاتورية لتصبح بلدا يتمتع فيه جميع مواطنيه بالحماية الكاملة لسيادة القانون.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم، ومن خلالكم، لوفدكم تعاون وفد بلدي الكامل في أداء مهامكم خلال الشهر. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثلة الدائمة لنيجيريا، السفيرة جوي أوغوو، ووفد بلدها على قيادتها الناجحة لأعمال المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشكر المدعي العام، السيد لويس مورينو – أوكامبو، على إحاطته الإعلامية اليوم. كما نحيط علما بتقريره الثاني إلى مجلس الأمن، والمقدم عملا بالفقرة ٧ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

على الرغم من أنني أجازف بأن أبدو وكأنني استخدم عبارات متكررة، من الضروري إعادة التأكيد على أن الهند ليست من الدول الموقعة على نظام روما الأساسي وليست عضوا في المحكمة الجنائية الدولية، وذلك لأسباب معروفة جيدا. ومن الأهمية بمكان أيضا الإشارة إلى أن عدد الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من بين أعضاء الأمم المتحدة، وعددهم ١٩٣، لا يتجاوز ١١٩ دولة. وخمسة من أعضاء المجلس الخمسة عشر، بما في ذلك ثلاثة أعضاء دائمين، ليسوا أطرافا في النظام الأساسي. غير أننا ندعم حقوق والتزامات الدول الأعضاء في المحكمة.

لقد تغيرت الحالة في ليبيا بدرجة كبيرة منذ التقرير السابق للمدعي العام والإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى مجلس الأمن. وخلال أشهر الصراع الثمانية في ليبيا، سقط عدد كبير من القتلى وحدث دمار على نطاق هائل. وبرز انتشار الأسلحة باعتباره مشكلة رئيسية، تمثل تهديدا لاستقرار ليبيا وكذلك لاستقرار المنطقة بصفة عامة.

لقد حان الوقت لتمارس السلطات الجديدة في ليبيا سيادتها واستقلالها، وتجري عملية سياسية شاملة تستهدف تحقيق المصالحة الوطنية والسلام والأمن والاستقرار في البلد. ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية، تقديم المساعدة الكاملة للسلطات الليبية في تلك العملية. إن ذلك النهج الشامل لتحقيق المصالحة الوطنية، الراسخ في سيادة الدولة، هو السبيل الوحيد للتغلب على العديد من المشاكل التي تواجه ليبيا في السيناريو الحالي الجلي في فترة ما بعد الصراع.

لقد لاحظنا بأن الهدف الفوري للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية هو استكمال التحقيق في الجرائم المحتملة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. حقق مكتب المدعي العام أيضا تقدما في التحقيقات بشأن الجرائم الجنسانية ويدرس المعلومات بشن هجمات على العمال المهاجرين. إننا نتوقع بأن المدعي العام سوف يجري تحقيقا كاملا ونزيها بشأن جميع الجرائم المزعومة من جانب جميع أطراف الصراع في ليبيا. لا يجب أن يتأثر المدعي العام باعتبارات غير قضائية، ويجب أن يركز انتباهه فقط على الإدعاء العام، دون انحراف نتيجة لاعتبارات خارجية. ويجب أن يحاسب كل المسؤولين عن الجرائم الواردة في نظام روما الأساسي مهما كانت الجهة التي ينتمون إليها في الصراع. كما لا يجب أن تعفي اعتبارات سياسية أو غير قضائية أحدا من الملاحقة القضائية بسبب الجرائم المرتكبة.

أخيرا وليس آخرا، فإنه من المهم أيضا التأكد من أن جميع الإجراءات التي اتخذها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية تندرج حصرا ضمن نطاق القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، ولا سيما الفقرة ٦ التي تتعلق بالدول التي ليست أطرافا في نظام روما الأساسي.

السيد كاريف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء، وعلى غرار المتكلمين السابقين، نود أن نهنئكم وفريقكم، سيدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. نتمنى لكم النجاح، لا سيما بالنظر إلى البرنامج الحافل جدا بالأعمال لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونحن مستعدون للقيام بكل ما في وسعنا لمساعدتكم على إنجاح عمل المجلس. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الممثلة الدائمة لنيجيريا وفريقها على إدارتهما الناجحة جدا لمداولات المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

نشكر السيد لويس مورينو – أوكامبو على إحاطته الإعلامية بشأن التحقيق في الحالة في ليبيا عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). كما فهمنا من العرض الذي قدمه، فإن المحكمة الجنائية الدولية بصدد تنفيذ عمل تدريجي بشأن التحقيق في الأفعال المرتكبة من قبل ممثلي نظام القذافي. ولذلك فإننا نرحب بالاتصالات التي يجريها ممثلو المحكمة الجنائية الدولية مع بعض المتهمين في ما يتعلق باستسلامهم طوعا للتحقيق. ونحن نأسف لكون أن القذافي نفسه، الذي قتل بوحشية في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، لن يكون قادرا على قول أي شيء لمحققي المحكمة الجنائية الدولية. وأود أن أطرح النقاط الإضافية التالية.

خلال آخر إحاطة إعلامية قدمها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، قلنا بأنه يتعين على المحكمة النظر بعناية في أفعال جميع الأطراف في النزاع الليبي. وعلينا أن نتذكر أنه، عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، أحال المجلس الحالة الليبية برمتها إلى المحكمة -- وليس فقط الحالة المرتبطة بما اقترفه نظام القذافي.

إن عدد الضحايا من المدنيين وحجم الدمار الذي لحق مواقع المدنيين نتيجة لتصرفات جميع أطراف الصراع في ليبيا كبير جدا. للأسف، حصلت خسائر في صفوف المدنيين أيضا نتيجة أعمال قوات التحالف التابعة لمنظمة حلف الشمال الأطلسي المعروفة.

لا يسعنا إلا أن نشعر بالذعر جراء أحدث المعلومات القادمة من ليبيا فيما يتعلق بالكشف عن مقابر جماعية، لمتمردين وأنصار القذافي على حد سواء. وفي اعتقادنا أنه ستتم معاقبة كل من تثبت إدانته في الجرائم الأكثر خطورة، وفق القانون الدولي، التي ارتكبت خلال الصراع في ليبيا. ولذلك فإننا نرحب بالبيان الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي الذي يعرب فيه عن عزمه إجراء تحقيق في مقتل القذافي وابنه المعتصم. مع ذلك، نود أن نؤكد بأن المسألة ليست مجرد التحقيق في عمليات القتل المنفصلة تلك، بل هي مسألة إجراء تحقيق كامل النطاق في جميع الجرائم الخطيرة الأخرى. ونأمل أن يكون للمجلس الوطني الانتقالي ما يكفي من العزم، والأهم الموارد اللازمة لإجراء تحقيق بتراهة وضمير.

في الوقت نفسه، لدينا شكوك مزعجة بشأن إمكانية إجراء مثل هذا التحقيق بطريقة مناسبة، على الأقل في المستقبل القريب، في بلد دمرت فيه بنية الدولة مع الغياب الفعلي للعمل الطبيعي للجهازين القضائي والخاص بإنفاذ القانون. إننا نرى في ذلك الصدد دورا جوهريا للمحكمة الجنائية الدولية. ونعتقد بأن المحكمة يجب أن تتابع بدقة وتيرة التحقيق في ليبيا وأن تقدم له المساعدة النشطة. كما نعتقد أنه إذا تبين عند نقطة ما، بأن الجانب الليبي لسبب ما، ليس

في وضع يمكنه من القيام بمثل هذا التحقيق، فعلى المحكمة الجنائية الدولية التدخل والقيام بذلك.

من جانبنا، فإننا على استعداد لدعم جهود المحكمة الجنائية الدولية في إجراء تحقيق عادل بشأن أفعال جميع الأطراف في الصراع الليبي، وذلك لتقديم الأفراد المتورطين في الجرائم المحتملة ضد الإنسانية والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي في ليبيا، إلى العدالة.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم سيدي الرئيس، وأن أعرب لكم عن أطيب تمنياتنا بنجاح رئاستكم. كما أود أيضا أن أشكر السفيرة أوغوو وفريقها بأكمله على رئاستهما الفعالة للمجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. كما أود أن أشكر المدعي العام لويس مورينو - أوكامبو على تقريره وإحاطته الإعلامية المقدمين اليوم. وأود أن أدلي بثلاث ملاحظات.

أولا، بشأن القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، منذ منتصف شهر شباط/فبراير من هذا العام، وفي مواجهة الاعتداءات التي ارتكبها قادة ليبيا، أدانت جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني. واستجاب مجلس الأمن نفسه بسرعة، في ٢٦ شباط/فبراير، من خلال اتخاذه القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بالإجماع، وهو القرار الذي أحال الوضع في ليبيا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. عندما تهاجم إحدى الحكومات مواطنيها، عوض حمايتهم، وعندما تكون الجرائم المرتكبة إهانة لضمير البشرية وتؤثر على استقرار المنطقة كلها، فعلى المجتمع الدولي مسؤولية التدخل لحماية المدنيين. وهذا ما فعلناه في ليبيا من خلال القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ضرورة ضمان العدالة المشار إليها في القرار، لا تزال قائمة اليوم. هذا صحيح في حالة ليبيا مثلما هو الحال بالنسبة لجميع البلدان التي يقابل فيها تطلع المدنيين إلى احترام حريتهم وحقوقهم الأساسية بالقمع من جانب السلطات التي تتجاهل نداءات المجتمع الدولي. بما أن العنف في سوريا واليمن متواصلان، يجب على المجلس أن يجدد رسالته فيما يتعلق بسيادة القانون، والحاجة إلى مكافحة الإفلات من العقاب في جميع الحالات، تماما كما فعل في أعقاب الأزمة في كوت ديفوار.

ثانيا، فيما يتعلق بعمل المحكمة الجنائية الدولية، في أعقاب اعتماد القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، فإن المدعي العام قد حشد كامل فريقه، وكان قادرا على الانتهاء من التحقيق في غضون ثلاثة أشهر. في ١٦ أيار/مايو، أصدر ثلاث مذكرات توقيف - ضد معمر القذافي وسيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. في ٢٧ حزيران/يونيه، قرر قضاة المحكمة إصدار مذكرات التوقيف تلك بتهم القتل والاضطهاد وارتكاب جرائم ضد الإنسانية. تفصل المذكرات الهجمات المنهجية ضد المدنيين والأساليب التي استخدمت لسحق أي شكل من أشكال المعارضة - الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب - فضلا عن دور معمر القذافي والمحيطين به في تنظيم أعمال العنف. إن المحكمة الجنائية الدولية وهي المحكمة الوحيدة الدائمة ذات الطابع العالمي، كانت قادرة على جمع الأدلة القانونية لتلك الأفعال حتى في الوقت حيث كان العنف جاريا. ومن ثم فقد أظهرت قدرتها على التحرك بسرعة، ممارسة بذلك ضغوطا على منظمي ومقترفي تلك الجرائم. وهذه هي الرسالة التي يجب أن نضعها في اعتبارنا. عندما نواجه اقتراف أعمال وحشية، يتحول المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى مؤسستين قضائيتين نزيهتين ومستقلتين يمكنهما الشروع في العمل فورا لتحديد المسؤولين بالدرجة الأولى عن الجرائم المرتكبة. تؤدي العدالة الدولية من الآن فصاعدا دورا في ردع الجرائم أثناء وبعد الأزمة. بعد المثال

الليبي، فإن التقاعس لا يغتفر ولا يمكن تحمله أكثر من أي وقت مضى.

وأخيراً، فيما يتعلق بهذه العملية، فإن الإجراءات القضائية جارية الآن وينبغي أن تواصل مسارها. ولا بد من إجراء التحقيقات إذا ما اقتضى الأمر. وأقصد على وجه الخصوص التحقيقات المتعلقة بالعنف الجنسي التي أشار إليها المدعي العام. وكما أوضح المدعي العام أيضاً، فلن تلاحق المحكمة الجنائية الدولية سوى الأفراد الرئيسيين، الذين نظموا الجرائم وأمروا بارتكابها. وأول هؤلاء الأفراد، معمر القذافي، قتل ولن يكون قادرا على المثول أمام العدالة. ولكن يجب على الشخصين الآخرين، اللذين تم توجيه الاتهام إليهما، سيف الإسلام القذافي، وعبد الله السنوسي، تسليم أنفسهما وإلا فسيتم اعتقالهما.

ونرحب بالتعاون والحوار الجيدين بين مكتب المدعي العام والسلطات الليبية. وفي ضوء حجم الجرائم المرتكبة ونظرا لمخاطر العنف التي لا تزال تؤثر على البلد ومن أجل تلبية تطلعات المجتمع الليبي بأسره إلى تعزيز القانون والعدالة، فإن تكامل العمل بين المحكمة الجنائية الدولية والسلطات الليبية الجديدة سيكون أمرا أساسيا.

وترحب فرنسا باستعداد الدول والمنظمات الإقليمية للتعاون الكامل مع المدعي العام وفقا للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بما يمكنه من إحراز التقدم في تحقيقاته على وجه السرعة. واليوم هنالك أمران بإلقاء القبض على متهمين لا يزالان معلقين. وينبغي للمجلس أن يواصل متابعة تنفيذ هذين الأمرين، ويتعين على المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك دول المنطقة إذا لزم الأمر، مساعدة السلطات والمدعي العام، بهدف كفالة مثول الشخصين المعنيين أخيرا أمام القانون لمساءلتهما على أفعالهما.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين في تهنئتكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وفي الوقت ذاته، أود أن أهنئ نيجيريا على عملها الممتاز أثناء رئاستها للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر.

وأود أن أشكر المدعي العام مورينو أوكامبو على إحاطته الإعلامية، ونثني على التزامه المستمر بتحقيق العدالة. ونرى أن هذا العزم، اقترانا بجهودنا المشتركة، سيساعد ليبيا على المضي في الطريق المؤدي إلى مستقبل أفضل لشعبها.

وفي الوقت ذاته، فإن ما ورد في الإحاطات الإعلامية التي قدمت اليوم، جنبا إلى جنب مع التقرير بشأن أنشطة مكتب المدعي العام في الأشهر الستة الماضية، ليس سوى إعادة تأكيد للحقائق المثيرة للقلق التي سمعناها في الإحاطات الإعلامية المقدمة، الواحدة تلو الأخرى.

ومن المؤسف أن هذا التقرير ليس سوى واحد من التقارير الكثيرة التي تثبت ارتكاب انتهاكات خطيرة ومستمرة للقانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك، ممارسة العنف المنهجي ضد السكان المدنيين في ليبيا. وتعتبر النتائج التي خلص إليها تحقيق المدعي العام، الذي تم إجراؤه وفقا للولاية الممنوحة له بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، مثيرة للقلق البالغ، وهي تعزز قناعتنا بأن إحالة الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، قد جاءت في الوقت المناسب، مصداقاً لالتزاماتنا بصون حقوق الإنسان.

وفي ذلك الصدد، رحب وفد بلدي بإصدار أوامر اعتقال للمشتبه بارتكابهم لتلك الجرائم. وما انفكت البوسنة والهرسك ترى أن التصدي للجرائم ومعاقبة المسؤولين عنها شرطان مسبقان أساسيان لتحقيق المصالحة والسلام والاستقرار على نحو مستدام وطويل الأجل.

وبالنظر إلى الطريقة المثيرة التي تسارعت بها الأحداث منذ صدور أوامر الاعتقال، فإننا نأمل أن نرى الآن شعب ليبيا والمجلس الوطني الانتقالي يتوليان المسؤولية عن بناء مستقبلهما وبلدهما. لذا، فإننا نحث على إجراء تحقيق مستقل ونزيه في ملابسات وفاة معمر القذافي وابنه المعتصم. وينبغي أن تكون سيادة القانون حجر الزاوية في بناء الدولة الجديدة، وينبغي ألا تكون العدالة امتيازا لفئة قليلة، بل حقاً للجميع.

ويحدونا الأمل في أن تؤدي الثورة في ليبيا إلى تحقيق مطالب الشعب العادلة: دستور يصون حقوق جميع المواطنين ويرسي أسس الدولة المدنية. ولتحقيق ذلك، فإن من الضرورة بمكان التصدي للفظائع الجسيمة والجرائم التي ارتكبت. ويدعم بلدي بقوة عمل المدعي العام والمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بكفالة تحقيق العدالة للضحايا الليبيين. وفي ذلك السياق، نحن نثني على تعهد السلطات في المجلس الوطني الانتقالي بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ودعمها.

وأخيرا، أود أن أؤكد التزام البوسنة الهرسك القوي بأفكار وأهداف المحكمة الجنائية الدولية. ونحن على قناعة راسخة بأن من شأن المحكمة، من خلال عملها، أن تساهم إلى حد كبير في تحقيق السلام وعملية المصالحة في ليبيا.

السيد سلام (لبنان): أود أولاً أن أشارك زملائي في تهنئتكم على توليكم رئاسة المجلس للشهر الحالي، وكلنا ثقة بمؤهلاتكم الشخصية وبقدرات وفد بلادكم. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الزميلة السفيرة أوغوو، ووفد نيجيريا على قيادتهما الحكيمة لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم. وأود أيضاً أن أشكر المدعي العام السيد لويس مورينو – أوكامبو على إحاطته الإعلامية، ونقدر جهوده وجهود مكتبه التي تعمل على تعزيز سيادة القانون.

نبدأ بالتذكير بأن مجلس جامعة الدول العربية قد أدان في اجتماعه الطارئ المنعقد في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١١، جميع الانتهاكات ضد المدنيين الليبيين، لكونها تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وصدر قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) ليحيل الحالة في ليبيا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

من هنا، يرحب لبنان بالإجراءات التي قام بها مكتب المدعي العام خلال الأشهر القليلة الماضية، للنظر في الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في ليبيا عقب اندلاع الثورة، والتي تصنف ضمن الجرائم ضد الإنسانية، وندعم مواصلة الجهود الرامية إلى جلاء الحقائق وتحديد المسؤوليات عن الجرائم التي ارتكبت، وخصوصاً، فيما يتعلق بحالات الاغتصاب العديدة التي أشار إليها التقرير، وكذلك لتوقيف ومساءلة المتهمين الفارين سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. فمهمة المحكمة الجنائية الدولية لم تنته مع انتهاء نظام معمر القذافي.

إن من الواجب الإشادة بالتعاون البناء من قبل الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمجلس الوطني الانتقالي مع مكتب المدعي العام طيلة الأشهر الماضية، بحسب ما جاء في التقرير، كونه ساهم في تقدم التحقيقات وبالسرعة المطلوبة. ونشدد، بهذه المناسبة، على ضرورة التعاون الكامل من قبل دول الجوار مع المحكمة الجنائية الدولية والمدعي العام، استجابة لقرار هذا المجلس ١٩٧٠ (٢٠١١)، كي لا تكون أراضيها ملاذاً آمناً للفارين من العدالة.

ومن ناحية أخرى، ننوه بالدعوة المسؤولة التي وجهها رئيس المجلس الوطني الانتقالي، السيد مصطفى عبد الجليل، إلى الثوار بعدم الانتقام من الذين حاربوا إلى جانب القذافي، ونطالب السلطات الليبية بتأمين محاكمات نزيهة للمحتجزين منهم. فالقضاء العادل وحده هو المرجع الصالح لإحقاق الحق والمساءلة. وعلى القيمين على الثورة، وهم

أشد من يحرص على صورتها وقيمها النبيلة، ضمان عدم تكرار الممارسات التي اشتهر بها النظام الديكتاتوري السابق، مثل الاحتجاز التعسفي، والتعذيب، والأحكام التعسفية.

ختاماً، يعتبر لبنان أن هذا المجلس أحال بالإجماع الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، لمنع استمرار الجرائم الخطيرة بحق الشعب الذي طالب بالحرية والديمقراطية. أما اليوم وقد استعادت ليبيا حريتها، فيشدد لبنان على ضرورة المضي نحو محاكمة المسؤولين عن تلك الانتهاكات الجسيمة، لأن المساءلة وسيلة لإنصاف الضحايا والتخفيف من آلام عائلاتهم، وأداة ستسدل الستار على مرحلة وثقافة الإفلات من العقاب، وستشكل وسيلة ردع للمستقبل أيضاً. وهنيئاً لليبيا الشقيقة التي استحقت فجرها الجديد بعد مرحلة سادها الظلم والظلام وغياب المساءلة.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأتمنى لكم كل النجاح. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا الكبير للسفيرة جوي أوغوو ممثلة نيجيريا وفريقها، لإدارتهما الممتازة لعملنا في تشرين الأول/تشرين الأول/أكتوبر.

أود أن أشكر المدعي العام لويس مورينو – أوكامبو على إحاطته الإعلامية المفيدة والتقرير الثاني المقدم عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). تجدد البرازيل دعمها للمحكمة ولعمل مكتب السيد مورنيو – أوكامبو.

دخلت الحالة في ليبيا مرحلة جديدة بعيدا عن الصراع وصوب السلام والمصالحة فيما بين الليبيين. وفي هذه المرحلة الجديدة، ستكون بعض المبادئ التي كانت مصدر إلهام لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، ألا وهي، العدالة والمساءلة وعدم التمييز واحترام سيادة القانون، أساسية لليبيا. ولذلك سيكون دور المحكمة الجنائية الدولية أكثر أهمية في مساعدة ليبيا على إقامة دولة ديمقراطية حقا تستجيب لتطلعات الشعب الليبي لاحترام حقوق الإنسان وصوت أكبر وتمثيل أكثر للشعب في حياة بلده وتعزيز فرصه.

ترحب البرازيل بتصريحات المجلس الوطني الانتقالي التي تشدد على أهمية كفالة حقوق الإنسان ونية تفادي الانتقام والأخذ بالثأر.

يجب أن يكون التسامح ومشاركة الجميع من سمات العهد الجديد في ليبيا. ونتوقع أن تبذل السلطات الليبية الجديدة كل جهد لتقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، بصرف النظر عن انتماءاتهم، إلى العدالة. يجب عدم السماح للإفلات من العقاب بتشويه المرحلة الانتقالية. ومن هذا المنطلق، يجب التحقيق في التقارير التي أفادت بالاحتجاز التعسفي للموالين للقذافي وتعذيبهم وإعدامهم. وبالمثل، يساورنا القلق حيال الظروف التي أدت إلى وفاة معمر القذافي. وتؤيد البرازيل دعوة مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى إجراء تحقيق في تلك القضية.

وتشجعنا للأنباء بأن المدعي العام مورينو – أوكامبو يجري اتصالات مباشرة مع سيف الإسلام القذافي في ما يتعلق بتسليم نفسه. يجب مواصلة هذه الجهود لكفالة تقديم السيد سيف الإسلام القذافي والسيد عبد الله السنوسي للمحاكمة.

ونشجع المدعي العام على متابعة كل مسارات التحقيق المذكورة في التقرير، ولا سيما تلك المتعلقة باحتمال ارتكاب جرائم حرب من جانب كل الأطراف الفاعلة وحماية القطاعات الضعيفة من السكان، بما في ذلك العمال المهاجرين الأفارقة. إن مواصلة تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية التي تجرى باستقلال وحياد كاملين ستكون حاسمة الأهمية في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع بغية كفالة تحقيق المساءلة والعدالة. تلك عناصر ضرورية من أجل المصالحة

وإحلال السلام الدائم، الذي ينبغي أن يكون هدف المجلس النهائي لليبيا.

السيد سنغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): ننضم إلى الآخرين في الإعراب عن التهنئة لكم، سيدي الرئيس، على تولي رئاسة المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ولكم منا كامل الدعم. وننضم أيضا إلى الآخرين في الإعراب عن الشكر للسفيرة أوغوو على الطريقة البارعة التي أدارت بها أعمالنا في شهر تشرين الأول/أكتوبر. ونشكر أيضا السيد لويس مورينو – أوكامبو على تقريره المرحلي. ونواصل دعم جهود المحكمة الرامية إلى تحقيق العدالة لضحايا الفظائع المرتكبة في ليبيا.

لقد أيدنا إحالة الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية نظرا لالتزامنا الطويل الأمد بمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة. وفي التقرير الأخير، عندما قدم المدعي العام تقريره الأول إلى المجلس، ذكرناه بأن العدالة عمياء وطلبنا التحقيق في كل الفظائع التي ارتكبت في ليبيا منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ والمقاضاة عليها حال توفر الأدلة الكافية.

ينبغي أن تعود حماية المدنيين، التي كانت مصدر إلهام لإصدار القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بالفائدة على جميع الليبيين الذي وقعوا في شرك تبادل النيران في الصراع الذي وجد البلد نفسه فيه.

ويساور جنوب أفريقيا القلق حيال التقارير الواردة من لجنة الأمم المتحدة للتحقيق المعنية بليبيا التي تحقق في الاعتقالات الجماعية التعسفية وإساءة المعاملة، خاصة للأفارقة السود المشتبه في أنهم مرتزقة موالون للقذافي. ونأمل أن يلقى الاستهداف المحتمل للأفارقة السود الاهتمام الواجب من مكتب المدعي العام.

ولاحظنا أيضا مع القلق العديد من تقارير منظمات من قبيل منظمة العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش تفيد بأن الفظائع ارتكبت من جانب طرفي الصراع. وفي الأسبوع الماضي فقط، قدم الممثل الخاص للأمين العام لليبيا معلومات إلى المجلس في ما يتعلق بتقارير تفيد بأن أعمال القتل فيما بين المعسكرين المتصارعين ارتكبت من جانب الطرفين في المعركة الأخيرة على سرت. ويسعدنا أن المجلس الوطني الانتقالي نأى بنفسه عن تلك الفظائع وأعرب عن نيته إجراء تحقيقات. سيكون ذلك مهما من أجل التكامل، وهو مهم بالنسبة للمحكمة. بيد أنها، ستكون ضرورية لاكتمال تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية.

ونشجع مكتب المدعي العام على إجراء تحقيقات جديدة في حالات العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي. وفي هذا الصدد، لاحظنا من خلال لجنة الأمم المتحدة للتحقيق أنه في حين لم يتسن التحقق من تقارير الاغتصاب، إلا أن هناك معلومات كافية تستدعي إجراء المزيد من التحقيقات. ونرحب بقرار مكتب المدعي العام إجراء تحقيقات في الموقع وتأكيدات المجلس الوطني الانتقالي بأنه سيتعاون تعاونا كاملا.

وأحطنا علما بالتقرير المرحلي للمدعي العام، خاصة بالنسبة للمسائل التالية: أولا، الاتصالات مع سيف الإسلام القذافي في ما يتعلق بتسليم نفسه، ثانيا، التقدم المحرز في التحقيقات في الموقع التي جرت حتى الآن، ثالثا، استعداد مكتب المدعي العام إجراء تحقيقات في الظروف التي أدت إلى وفاة معمر القذافي، ورابعا، الحاجة إلى إجراء تحقيقات شاملة في جرائم جديدة محتملة من جانب حلف شمال الأطلسي والمجلس الوطني الانتقالي والقوات الموالية للقذافي.

ونتطلع إلى تقريركم القادم، سيدي، في أيار/مايو.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أعرب عن تهنئة وفدي الحارة لكم على توليكم رئاسة المجلس وأن أؤكد لكم دعمنا الكامل. نحن ممتنون أيضا للسيد مورينو – أوكامبو على تقريره الثاني المقدم عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي يعرض التقدم المهم المحرز في التحقيقات الجارية في ليبيا.

تبقى نيجيريا ملتزمة التزاما راسخا بمكافحة الإفلات من العقاب وتؤيد عمل المحكمة الجنائية الدولية بهدف كفالة التصدي بحسم للإفلات من العقاب، أينما يحدث. نعتقد أن الإفلات من العقاب مسؤولية جماعية للدول والمحكمة الجنائية الدولية وأصحاب المصلحة المعنيين. ولذلك، يتحتم على الدول التعاون لكفالة تحقيق هذا الهدف. وفي هذا الصدد، نرحب باتصالات المحكمة الجارية مع السلطات الليبية. وما يكتسي أهمية مماثلة هو تعهد المجلس الوطني الانتقالي بالتعاون مع المحكمة لكفالة تحقيق العدالة للضحايا في ليبيا.

إن عمل المحكمة الجنائية الدولية أساسي تماما لاستعادة الاستقرار في ليبيا، دولة لا تمر بمرحلة انتقالية فحسب، بل وتسعى لتضميد جراحها. لا شك أن الانتهاكات المنهجية والواسعة النطاق لحقوق الإنسان التي نظمها النظام السابق لم تترك جراحا مفتوحة فحسب، بل أيضا ندوبا بدنية ونفسية في ليبيا. لكن تحقيقا ومحاكمة موضوعيين يداران بطريقة سليمة لن يعيدا الثقة لفئات شعب ليبيا فحسب، بل وينبغي أن يؤديان إلى المصالحة الوطنية، وهي عنصر حيوي الأهمية لتضميد الجراح على الصعيد الوطني.

ويساورنا بالغ القلق أن هروب المتهمين من ليبيا قد يكون له آثار أمنية وسياسية كبيرة على دول الجوار في غرب أفريقيا، خاصة النيجر ومالي. والحق، فإن دول منطقة الساحل أعربت بالفعل عن فهم كبير للنقل غير القانوني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة. لا يسعنا أن نرى منطقة الساحل أو البلدان المجاورة تتحول إلى قواعد يمكن أن تنطلق منها الأنشطة الهدامة ضد شعب ليبيا والمنطقة أو القيام بها أو استمرارها.

ولاحظنا مع الارتياح التعاون الذي تلقاه المحكمة من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، عملا بالفقرة ٥ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي أسهم إلى حد كبير في النتائج الإيجابية التي تحققت حتى الآن في التحقيقات في ليبيا. ونشدد على ضرورة مواصلة التعاون مع المحكمة، إذ أن ذلك سيساعد على الإسراع بإنجاز التحقيقات الحالية. ونشجع المحكمة على مواصلة تعاونها دون كلل مع لجنة الأمم المتحدة للتحقيق ومع المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في عملهما وعلى كفالة تناول الجرائم الجنسانية والهجمات على الرعايا الأجانب والمهاجرين الأفارقة السود في تحقيقاتها بالشكل الملائم.

ونرى أن على المحكمة والسلطات الليبية، على ضوء التطورات الأخيرة المتلاحقة، أن تعملا معاً عن كثب لإيجاد السبل والوسائل الكفيلة بالمضي قدماً بالتحقيقات الجارية بهدف توفير العدالة للضحايا في ليبيا.

السيد وانغ مِن (الصين) (تكلم بالصينية): أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أشكر السفيرة أوغوو، الممثلة الدائمة لنيجيريا، على تسييرها الممتاز لعمل مجلس الأمن خلال رئاستها للمجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

لقد استمعت باهتمام للإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد مورينو – أوكامبو. لقد دخلت ليبيا الآن مرحلة تاريخية جديدة. ونأمل أن تبدأ ليبيا في أقرب وقت ممكن عملية انتقالية سياسية شاملة، وأن تحافظ على وحدتها الوطنية وسلامة أراضيها، وأن تتخذ خطوات مبكرة لتحقيق

الاستقرار الاجتماعي، وأن تشرع في إعادة البناء السياسي والاقتصادي. ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي جهوده المشتركة لدعم الانتقال السياسي وإعادة الإعمار في فترة ما بعد انتهاء الصراع.

ولا يزال موقف الصين من المسائل المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية بدون تغيير.

السيد فتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أنضم إلى الآخرين في التوجه إليكم بالتهنئة، سيدي الرئيس، وإلى فريقكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، مؤكدين لكم دعمنا القوي. واسمحوا لي أيضاً أن أثني على زميلتنا السفيرة جوي أوغوو، وأن أشكرها بحرارة على قيادتها القديرة والحكيمة للمجلس الشهر المنصرم.

أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير ألمانيا المخلص لكل الجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية، والسيد مورينو – أوكامبو شخصياً، لكفالة تنفيذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، لا سيما من خلال إصدار المحكمة مذكرات اعتقال بحق معمر القذافي وسيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. تدل المذكرات على تصميم المجتمع الدولي على ألا يترك ارتكاب الفظائع يمر بدون عقاب، وأنه لا بد من تحديد مرتكبيها بموجب القانون الجنائي الدولي.

تظل ألمانيا على أهبة الاستعداد لدعم التحقيقات الجارية في أعقاب طلبات التعاون. ومما يشجعنا أيضاً الجهود الحالية التي يبذلها المدعي العام لضمان إحالة المتهمَين المتبقيَين إلى لاهاي. بما أن موت العقيد القذافي يمثل بداية لعهد جديد في ليبيا، يجب أن تحتل إقامة العدالة، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون مكان الصدارة في تفكيرنا. ففي الأسبوع الماضي أكد المجلس، باتخاذه القرار ٢٠١٦ (٢٠١١)، أهمية التعاون من أجل كفالة مساءلة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي أو المتواطئين في الهجمات التي تستهدف السكان المدنيين.

إننا ندعو المجلس الوطني الانتقالي إلى كفالة إجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة للكشف عن الحقائق فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التي يزعم أن طرفي الصراع قد ارتكباها. ستكون العدالة الانتقالية مسألة مهمة للسلطات الليبية. ومن شأن التعامل الناجح مع المسألة أن يمهد الطريق للمصالحة الوطنية.

في هذا الوقت، ينبغي أيضاً أن نتذكر أن المجلس قد اتخذ قراراً تاريخياً باعتماده بالإجماع القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وإحالة الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وبما أن حماية المدنيين كانت الفكرة المركزية أو المهيمنة في القرار، فإن الرسالة الرئيسية له تتمثل في تذكير العالم بمسؤولية كل دولة عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. تتجاوز أهمية الرسالة السياق الليبي. وينبغي أن يُستمع إليها في أماكن أخرى تشهد وقوع انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أنضم إلى زملائي في التقدم إليكم بالتهنئة، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. كما انضم إلى المتكلمين الآخرين في التوجه بالشكر إلى السفيرة أوغوو وفريقها على قيادتها الحكيمة للمجلس الشهر الماضي. وأود أن أشكر المدعي العام لويس مورينو – أوكامبو على تقريره عن الحالة في ليبيا وعلى المعلومات المهمة التي أطلع عليها مجلس الأمن بعد ظهر اليوم.

لقد انتهى الصراع في ليبيا. وأعلن المجلس الوطني الانتقالي تحرير البلد. وقد قاد الشعب الليبي ذلك المجهود. لقد حصل على الحرية بفضل تضحياته وإصراره. كما اضطلع

المجتمع الدولي بدوره، بما في ذلك حماية المدنيين ودعم المعونات الإنسانية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن.

ها هو الشعب الليبي يتوحد الآن من أجل بناء ليبيا جديدة مسالمة وديمقراطية ومزدهرة. وهو يعلم أن القذافي ما عاد يستطيع أبدا بعد الآن أن يهدده بلده وينكّل به. نأمل أن يحقق ذلك الراحة لليبيين الذين عانوا تحت حكمه ولضحايا أعماله في الخارج. ولكي تؤكد السلطات انقطاعها الواضح عن الماضي، فإن عليها أن تواصل تنديدها بالأعمال الانتقامية وينبغي أن تخضِع المسؤولين عن تلك الانتهاكات للمساءلة. في ذلك الصدد، نرحب بتحقيق المجلس الوطني الانتقالي في ظروف وفاة القذافي.

ينبغي أن تقدم التطورات التي جرت في ليبيا سبباً لجميع الحكومات للتوقف قبل أن تستخدم العنف ضد شعوبها. سيكفل المجتمع الدولي أن يخضع الأفراد المسؤولون في تلك الحكومات للمساءلة سواء في المحاكم الوطنية أو في المحاكم الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية. لم يعد الإفلات من العقاب مسموحاً به. في ذلك السياق، ينبغي على الحكومة السورية أن تدرك أن عيون العالم مركزة عليها.

المملكة المتحدة مؤيد قوي للمحكمة. وقد اضطلعت بدور رائد في كفالة الإجماع لدى اعتماد القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) الذي أحال الحالة في ليبيا إلى المحكمة. والتصرف السريع والحاسم للمجلس قابله عمل المدعي العام ومكتبه في التمهيد لمذكرات اعتقال ستصدر خلال أربعة أشهر. لقد أرسى عمله حتى الآن معايير جديدة للعدالة الجنائية الدولية. وأود أن أشكره وموظفيه على جهودهما في إحقاق العدالة لضحايا الفظائع المرتكبة في ليبيا.

بالطبع، لن ينته تحقيق المحكمة الجنائية الدولية في الحالة في ليبيا بوفاة القذافي. فهناك مذكرتا اعتقال بحق شخصين متهمين بجرائم ضد الإنسانية لا تزالان معلقتين. وكما أوضح السيد مورينو – أوكامبو بعد ظهر اليوم، فإن المحكمة تقوم بتحقيقات أخرى، من بينها التحقيق في ملابسات وفاة القذافي. لا يزال سيف الإسلام وعبد الله السنوسي فارّين، ويجب إحضارهما ليواجها العدالة أمام إحدى المحاكم.

ولتحقيق ذلك الهدف، تحتاج المحكمة إلى تعاون الدول. لقد اضطلعت السلطات في المملكة المتحدة بقسطٍ في تحقيقات المحكمة حتى الآن بتقديم الدعم الكامل، كلما طلب منها، للمدعي العام وفريقه من المحققين. وندعو السلطات الليبية لمواصلة تعاونها الكامل مع المحكمة وهي تتابع تحقيقاتها. كما نحث جيران ليبيا على فعل الشيء نفسه، بما في ذلك إلقاء القبض على المتهمين الاثنين وتسليمهما إنْ عثر عليهما في أراضيهم.

السيد ميسون (غابون) (تكلم بالفرنسية): نود نحن أيضاً أن نعرب عن سعادتنا، سيدي، برؤيتكم تتولون رئاسة أعمال المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. كما نغتنم هذه الفرصة للتوجه بالتهنئة المخلصة للسفيرة جوي أوغوو على الطريقة البارعة التي قادت بها جهودنا الشهرَ الماضي.

نشكر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، السيد مورينو – أوكامبو، على تقريره الثاني بموجب الفقرة ٧ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وعلى المعلومات الإضافية التي قدمها لنا عقب زيارته الأخيرة إلى ليبيا. تعكس الإحاطة الإعلامية التي قدمها المدعي العام الالتزام بإلقاء الضوء على الجرائم التي ارتكبها النظام السابق في ليبيا. ولعلنا نتذكر أن مذكرات اعتقال قد صدرت في ٢٧ حزيران/يونيه بحق ثلاثة أفراد يعتقد بأنهم مسؤولون عن هجمات واسعة النطاق ومنهجية ضد السكان المدنيين.

نلاحظ ونرحب بالطريقة المستقلة والمحايدة التي تجري المحكمة مداولاتها بها. ومن المهم النظر إلى المحكمة

باعتبارها الضامن لحقوق الجميع، بمن فيهم المشتبه بهم. وبالمثل، نلاحظ أن التحقيقات الجارية تغطي قضايا العنف ضد النساء والتعويضات وحماية الضحايا. كما نلاحظ أن مكتب المدعي العام يعالج أعمال العنف التي ارتكبتها القوات الموالية للمجلس الوطني الانتقالي. وغابون، البلد الذي ما فتئ يناضل ضد الإفلات من العقاب بجميع أشكاله، تأمل تقديم المجرمين في ليبيا إلى المحاكمة لتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق السلام والعدالة والمصالحة الدائمة.

ونلاحظ التزام السلطات الجديدة في ليبيا بضمان إقامة العدل بخصوص الجرائم التي ارتكبت في ليبيا، لا سيما في بنغازي ومصراتة وطرابلس. وإلى جانب الإجراءات المحددة الجارية، يجب أن تسعى السلطات ومجلس الأمن في جهودهما إلى تسليط الضوء على الجرائم الخطيرة التي ارتُكبت في جميع أنحاء ليبيا، بما في ذلك ضد العمال الأجانب، وخصوصا العمال المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء. ومن المهم أن يتوفر لمكتب المدعي العام كل ما يحتاج إليه لإجراء تحقيقاته.

ونحن نشجع المدعي العام على العمل بصورة وثيقة مع السلطات الليبية ولجنة التحقيق الدولية المستقلة التي شكلها مجلس حقوق الإنسان، فضلا عن التعاون مع المنظمات الإقليمية والدول المجاورة لليبيا. وعمل المحكمة يمكن أن يساعد على تحسين الأمن في المنطقة. ونؤكد للمدعي العام أن حكومة غابون مستعدة للتعاون معه في جهوده في ليبيا.

ونود أيضا أن نشير إلى مسؤولية السلطات الليبية الجديدة عن التعاون الكامل مع المحكمة، وفقا للالتزامات التي قطعتها على نفسها. وختاما، فإن ليبيا تشهد الآن انتقالا تاريخيا. وينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي، اللذين ساندا التغييرات الكبيرة التي حدثت في البلد، تشجيع السلطات الليبية على جعل مؤسساتها الجديدة مبنية على احترام سيادة القانون والقيم الديمقراطية. وفي هذا الصدد، نرحب بشدة بالالتزامات التي تعهدت بها السلطات لتهيئة الظروف المواتية لنشوء بلد ملتزم بسيادة القانون.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل البرتغال.

أود مرة أخرى أن أعرب عن تقدير البرتغال العميق للسفيرة أوغوو وفريقها على الطريقة الماهرة والفعالة جدا التي أدارت بها أعمال المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. وأود، بطبيعة الحال، أن أشكر زملائي على كلمات الدعم الرقيقة فيما يتصل بفترة رئاستنا.

وأشكر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، السيد مورينو – أوكامبو، على تقريره والإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها اليوم. وأريد أيضا أن أشيد به على التحقيقات الجارية والجهود التي يبذلها مكتبه والمعلومات المقدمة بشأن بعثته إلى ليبيا مؤخرا واتصالاته مع المجلس الوطني الانتقالي.

نرحب بإعلان ليبيا عن قبولها بتشكيل لجنة تحقيق مستقلة في الملابسات المحيطة بوفاة معمر القذافي. ونشعر بالقلق إزاء الأنباء المتعلقة بوقوع أعمال ثأر واضطهاد وانتقام عنيفة في الأيام الأخيرة في مناطق متفرقة من البلد. ونعتقد بقوة أنه يجب ضمان تحقيق المساءلة عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، لا بد من أن نشدد على ضرورة حماية المهاجرين، ولا سيما من منطقة جنوب الصحراء، من العنف والاضطهاد.

ونعرب عن دعمنا الكامل لمكتب المدعي العام لمواصلة جهود التحقيق، ونشيد بالدعم الذي تقدمه الدول والمنظمات في هذه المساعي لمساعدة الادعاء.

أخيرا، نتطلع إلى التقرير الذي ستقدمه في مطلع العام المقبل لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة والتي أنشأها مجلس حقوق الإنسان. ونتوقع أن يواصل مكتب المدعي العام اتصالاته الوثيقة مع اللجنة.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل ليبيا.

السيد الدباشي (ليبيا): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم لرئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر. وأنا واثق من أن حكمتكم المعهودة وخبرتكم الطويلة كفيلتان بالوصول بأعمال المجلس إلى أفضل النتائج. كما أريد أن أهنئ السفيرة أوغوو، ممثلة نيجيريا الدائمة لدى الأمم المتحدة، على الطريقة الممتازة التي قادت بها أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

وإذ أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للحديث أمام المجلس، اسمحوا لي أن أكرر الشكر لمجلس الأمن والمجتمع الدولي على الدعم المتواصل للشعب الليبي في نضاله من أجل الحرية والديمقراطية والحياة الكريمة.

كما أنضم إلى من سبقني لأرحب بالسيد لويس مورينو – أوكامبو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وأشكره على إحاطته الإعلامية القيمة والجهود التي بذلها وما زال يبذلها مع معاونيه لتنفيذ الولاية الموكلة إلى المحكمة الجنائية الدولية في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

لقد تبين لمجلس الأمن وللمجتمع الدولي بأسره أن آلاف الليبيين قد وقعوا منذ ١٥ شباط/فبراير الماضي ضحايا لفظائع وجرائم خطيرة، على يد كتائب القذافي ومرتزقته وهذه الجرائم وفقا لما ورد في نظام روما الأساسي، يجب ألا تمر دون عقاب، ودون مقاضاة مرتكبيها، ووضع حد لإفلاتهم من العقاب.

وفي هذا الصدد أريد أن أؤكد اليوم من جديد أن السلطات الليبية الجديدة، التي قامت كنتيجة لثورة الشعب الليبي على الظلم، سيكون تحقيق العدالة من أولى أولوياتها، لأنه لا يمكن تحقيق الأمن بدون عدالة، ولا يمكن تحقيق الديمقراطية والتنمية والازدهار بدون أمن.

ولتحقيق هذه الغاية ستقوم الحكومة الانتقالية باتخاذ التدابير القانونية المناسبة لضمان خضوع كل ضالع في جرائم غير مشمولة بولاية المحكمة الجنائية الدولية لإجراءات تحقيق شفافة ومحاكمة عادلة أمام القضاء الليبي. وسيشمل ذلك أيضا أية تجاوزات أو جرائم قد تكون ارتكبت ضد مواطني الدول الأخرى في ليبيا. كما سيواصل المجلس الوطني والحكومة المنتظرة التشاور والتعاون الوثيق مع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، فيما يتعلق بالأشخاص الذين أصدرت المحكمة مذكرات توقيف بشأنهم، وخاصة في مجال تجميع الأدلة والمحافظة عليها.

تضمن التقرير الثاني للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية المعروض على المجلس ملخصا لأنشطة هامة عديدة، شملت إصدار مذكرات اعتقال، والمضي في أعمال التحقيق وأنشطة قضائية مقبلة أخرى.

وليبيا تثمن عاليا ما بذل من جهود وتدعو إلى مواصلة دعمها من قبل مجلس الأمن، كما تدعو إلى تعاون كافة الدول، الأطراف وغير الأطراف في نظام روما مع المحكمة، تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٠ (٢٠١١)، وخاصة فقرته الخامسة بالتحديد. لقد أشار التقرير إلى أن مكتب المدعي العام لا يزال يتلقى عونا دوليا، وما تطلبه بلادي هو التزام الجميع، وبشكل خاص الدول المجاورة لليبيا، بتنفيذ هذا القرار والامتناع عن توفير ملاذ آمن لأي ملاحق جنائيا يفرّ من ليبيا، سواء كانت الملاحقة الجنائية من المحكمة الجنائية الدولية أو من القضاء الليبي.

لقد أكد السيد المدعي العام في الإحاطة التي قدمها لهذا المجلس في شهر أيار/مايو الماضي على أهمية التعاون الدولي في سير وتقدم الإجراءات القضائية في ليبيا وتتضمن الإجراءات الحالية أوامر بالقبض على ضالعين في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ومن واجب جميع الدول المساعدة في القبض عليهم وتسليمهم للمحاكمة.

لقد اتضح للسلطات الليبية أن جرائم أخرى خطيرة قد ارتكبها أفراد من عائلة القذافي ومسؤولون كبار ومرتزقة وأفراد من كتائب القذافي الأمنية، وهي تشمل سرقة المال العام، والاغتصاب، والاغتيال خارج نطاق القضاء، وتقوم الآن السلطات القضائية الليبية بجمع الأدلة حول هذه الجرائم وستتخذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد مرتكبيها.

إن السلطات الليبية مصممة على ضمان سيادة القانون وتنفيذ التزاماتها كاملة واعتقال المتهمين الموجودين على أراضيها وتقديمهم إلى القضاء، وهي على يقين بأن ذلك يمكن تحقيقه بجهود ليبية. ومع ذلك، وكما جاء في تقرير السيد المدعي العام يتعين تعزيز الجهود الليبية بتنسيق مناسب وتبادل للمعلومات، وعمل جميع الدول على دعم المحكمة الجنائية الدولية والسلطات الليبية لتحقيق هذا الهدف.

أؤكد لكم أن السلطات الليبية الجديدة ليس لديها ما تخفيه وهي تؤمن بأن تحقيق العدالة من أهم العوامل في إقامة الدولة الديمقراطية الآمنة والمستقرة والمزدهرة، ولن يكون أي شخص في ليبيا الجديدة بمنأى عن العقاب على جرائم ارتكبها. ولقد قيل مرارا في هذه القاعة أنه لا يمكن الفصل بين العدالة والسلام، ولا يمكن تحقيق السلام والأمن والاستقرار الاجتماعي دون إخضاع الضالعين في جرائم خطيرة لإجراءات تحقيق شفافة، ومحاكمات عادلة، تتوفر فيها جميع الضمانات القانونية. ونحن سنعمل من أجل تحقيق ذلك، إن إرساء السلم في ليبيا، بل وفي المنطقة بأسرها، يتطلب استمرار مجلس الأمن وجميع الدول في دعم جهود تحقيق العدالة لآلاف الضحايا الليبيين الأبرياء، وفي مقدمتها جهود مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الذي ستستمر السلطات الليبية المعنية في تقديم كل مساعدة ممكنة له والتعاون معه لإنجاز ولايته.

الرئيس: لا توجد أسماء أخرى على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.